FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

# الاصلاحات السياسية في العراق.. ورقة تقويمية

إعداد

أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله



بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية

## المحتويات

المقدمة.....3

أولاً: الاصلاح ومضمونه .....6

ثانياً: الاصلاح بين المقومات والمعوقات .....10

ثالثاً: طبيعة النخب والقوى السياسية العراقية.....20

الاستنتاجات .....23

عن مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق.....27

## المقدمة

فتح اعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي عن حزم اصلاحاته الثلاثة ابوابا جديدة للتصارع مابين القوى السياسية والحزبية العراقية وذلك بعد تصاعد موجة التظاهرات المطالبة بالتغيير، المظاهرات التي بداءها التيار المدني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي ومن ثم مشاركة انصار مقتدى الصدر في التظاهرات لتعطي حركة التظاهرات دفعه قوية مؤثرة وضاغطة على الحكومة. ومما لا شك فيه ان هناك مجموعة وظائف يقوم بها النظام السياسي بشكل عام ، وهي الاستخراجية، والتوزيعية، والتنظيمية، والرمزية، وهذه الوظائف وتصريفها على اكمل وجه لن تعمل على ديمومة النظام السياسي ومواكبته للتغيرات الحاصلة في الوسط السياسي والاجتماعي والثقافي فحسب بل وتعمل على التمثيل الحقيقي لمطالب واحتياجات المواطنين لكافة شرائحهم. وان تعطل او تلكؤ في وظائف النظام السياسي يكشف عن وجود ازمات عديدة اما تتعلق ببنية النظام نفسه او طبيعة ادارة القائمين على هذا النظام الامر الذي يستدعي دائما اعادة النظر بتقييم الاداء والوظائف لاجهزة ومؤسسات الحكومة والدولة وتقديم الحلول الناجعه والاصلاحات المطلوبة.

ومن الصحيح القول انه لا يوجد نظام سياسي كامل ومثالي بشكل مطلق ولكن يوجد نظام سياسي ناجع وكفوء، ونظاما اخر فاشل ولغرض ادامة النجاعة وتجاوز الفشل يكون من واجب صميم القائمين على اجهزة الحكومة والدولة البحث عن خيارات ووسائل لادامة النجاح او لتجاوز مظاهر الفشل، فالاصلاحات تعتبر لازمة ضرورية لاداء النظام السياسي وتفعيل عمل مؤسساته.

ومع انطلاق عملية بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 ( والتي لم تجرى على وفق اسس وقواعد صحيحة) والشروع بتأسيس نظامه السياسي الجديد والاطار الشرعي القانوني والدستوري لادارة السلطة والدولة والمجتمع وتنظيم حقوقه وحرياته على وفق الفلسفة الديمقراطية، شخصت الاوساط السياسية المشاركة في عملية البناء والتأسيس والمعارضة لها الى جانب الاوساط العلمية والاكاديمية من اصحاب الاختصاص في العلوم السياسية والقانونية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، نواحي الخلل والوهن في عمل النظام السياسي العراقي ومؤسساته السياسية واجهزته الحكومية. فالدستور العراقي لسنة 2005والذي تم اعتباره اطار العمل السياسي واساس النشاط السياسي وخيمة للعراق كان المستهدف الاساس من تلك الشخصيات ( ومعظمها صائبة) من وقت مبكر وبالاخص تلك المواد التي اعتمدت المكونات والمحاصصة او المواد العائمة الخاضعة لانتقائية التوظيف او التفسير والتحليل او المواد المفضية لمزيد من الصراعات المستقبلية. اما مؤسسات الدولة التنفيذية الحكومية فالتشخيص الاساسي لها اعتمادها لجرثومة المحاصصة ( ولا نستطيع ان نقول منطوق المحاصصة لان المحاصصة لا تعبر الا عن اللامنطق) في عملها واجراءاتها واعتماد التفاهمات والاتفاقات والصفقات وليس القواعد القانونية والدستورية اللازمة للعمل الحكومي. وبينما كانت القوى السياسية والحزبية العراقية تعمل لمدة 12 عام منذ عام 2003 وعشرة سنوات منذ عام 2005من دون ان تشرع قانون لعملها وهذا يمثل الحالة المشوهة للظاهرة الحزبية في العراق.

اما الوقود المشغل لمكانة النظام السياسي العراقي والدولة العراقية، الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مصدر اساسي واحد وهو النفط فأن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستطع ان توفر الوفرة المالية لصالح ايجاد تنمية مستدامة ليس على غرار بعض الدول المجاورة وابعد من المجاورة ولكن على

وفق نموذج مجلس الاعمار الذي تم اعتماده في العهد الملكي ، لا بل ان الوفرة المالية التي تقلصت مع دخول داعش الى العراق وانخفاض اسعار النفط، كانت قد شجعت على ارتفاع نسب الفساد بشتى مظاهره وكان الضحية الاولى والاخيرة هو الشعب العراقي الذي يحاول عبر بعض الشخصيات المدنية وبمؤازرة من تيارات دينية ان يديم فعل التظاهرات والمطالبات لاصلاح النظام السياسي في العراق.

هذه الورقة المقدة الى مؤسسة فردیس ایبرت تحاول ان تلقي الضوء على واقع الاصلاح وطبيعته وتقييمه مشفوعة ببعض الاستنتاجات.

## اولاً: الاصلاح ومضمونه

ذكر جان جاك روسوا مرةً ( ان الديمقراطية الحقيقية لم توجد ولن توجد ابدا )[1] . ونحن نتسائل ويشغف متى يتم تحقيق الديمقراطية في العراق حسب المسارات والقواعد والأجراءات الصحيحة بالشكل الذي يخدم عمل النظام السياسي بشكل عقلاني ومؤسساتي ويقدمه الأساس الموضوعي لأدارة دولة بنهج دستوري وعادل وحديث.

لقد فتح قرار مجلس الوزراء في جلسته الأستثنائية المنعقدة بتاريخ 9 / 8 / 2015 وأعلان رئيس مجلس الوزارء الدكتور حيدر العبادي عن الحزمة الأولى للأصلاحات , أبواباً جديدة للتنافس والتصارع مابين القوى والأحزاب السياسية العراقية على مزيد من مقاليد الأمور السياسية أو توسيع مصادر القوة والنفوذ .

وأن هذا التصارع والتنافس ليس بالشئ الجديد لأنها سمة سائدة في الحياة السياسية العراقية بعد عام 2003 وحتى مع محاولة النخب السياسية أن تتزين بصبغة الديمقراطية وسلوكية التسامح وقبول الاخر الا أنها في الأوقات المفصلية تتخلى عن هذه الصبغة لصالح صبغة أقوى صبغة عدم الثقة والتمترس بالصراع الطائفي والعرقي والكتلوي والجهوي .

ولم يكن أعلان رئيس الوزراء عن حزمة أصلاحاته الأولى هي الوحيدة وبالرغم من تصويت مجلس النواب العراقي بجلسته العاشرة في 11 /8 / 2015 ( أي بعد يومين وبحضور 297 نائب) , على حزمة أصلاحات العبادي الأ أن المجلس طرح أيضاُ مجموعة أجراءات في أطار الأجراءات الأصلاحية النيابية وهذا يعني انه ، أصبح لدينا أصلاحات تنادي بها السلطة التنفيذية وأصلاحات أخرى تطالب بها السلطة التشريعية .

---

([1]) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1983، ص120.

وأذا ما دققنا في حزمة الأصلاحات التي قدمها العبادي فأنها قد أحتوت على خمسة محاور :

الأصلاح الأداري أولاً , المالي ثانياً , الأقتصادي ثالثاً , الخدمات رابعاً وأخيراً وخامساً محور مكافحة الفساد . تضمن المحور الأداري تسعة نقاط كان الأخطر منها والأكثر حساسية النقطة الثانية ( الغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً ) والنقطة التاسعة ( تخويل رئيس مجلس الوزراء صلاحية أقالة المحافظين أو رؤساء المجالس المحلية وأعضائها في حال حصول خلل في الأداء أو أنتهاك للقوانين النافذة في حالات الفساد .

أن هاتين النقطتين تكشفان لنا عن محاولة العبادي ايجاد توجه جديد للسياسة العراقية ومحاولات كسر اطر المحاصصة الطائفية والسياسية وفعلا قام العبادي باقالة كلا من اسامة النجيفي و نوري المالكي و اياد علاوي كنواب رئيس الجمهورية و بهاء الاعرجي و صالح المطلك و روز نوري شاويس كنواب رئيس الوزراء وقد صوت مجلس النواب مباشرة بعد ساعتين من اقالتهم حسب ما ذكر السيد رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم. ان هذه الاقالات حركت و دفعت زعامات الكتل السياسية للاعتراض على هذا الاجراء سواء من حيث المنهج الجديد او الالية التي تمت فيها الاقالات وتركز محور الاعتراض الرئيسي على ضرورة شمول رئيس الوزراء بالتغيير على اعتبار انهم قد جاءوا بصفقة واحدة ودفعة واحدة. اما ما يخص اقالة المحافظين فإن هذه النقطة سوف تفتح ايضا باب التصارع والمعارضة حول تداخل الصلاحيات مابين الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات في الوقت

الـــذي تتحـــدث فيـــه القـــوى السياســـية عـــن ضـــرورة توســـيع صـــلاحيات مجـــالس المحافظات على حساب الحكومة الاتحادية.

امـــا مـــايخص محـــور الاصـــلاح المـــالي والتـــي شـــملت نقطتـــان اساســـيتان ( اصـــلاح بنيـــة نفقـــات وايـــرادات الدولـــة وخفـــض الحـــد الاعلـــى للرواتـــب التقاعديـــة للمســـؤولين) ورغـــم قيـــام العبـــادي باتخـــاذه مجموعـــة اجـــراءات الاّ انهـــا للاســـف شـــملت فـــي المرحلـــة النهائيـــة شـــرائح اخـــرى ليســـت هـــي فـــي عـــداد المســـؤولين او متـــولي المناصـــب السياســـية اذ شـــهدنا اجـــراءا تقشـــفية شـــملت المـــوظفين فـــي الدولـــة العراقيـــة وحتـــى المتقاعـــدين مـــنهم لا بـــل حتـــى ان ســـلم الرواتـــب الـــذي كـــان يفتـــرض ان يعـــالج الكثيـــر مـــن السياســـات الخاطئـــة لـــم يكـــن بـــالطريق الصـــحيح والهادف.

امـــا المحـــور الاقتصـــادي فقـــد تضـــمن ثـــلاث نقـــاط اساســـية منهـــا ( تتـــولى خليـــة الازمـــة اتخـــاذ القـــرارت المناســـبة لتفعيـــل حركـــة الاســـتثمار وتنشـــيط القطـــاع الخـــاص) و ( الغـــاء جميـــع الاســـتثناءات مـــن تعليمـــات تنفيـــذ العقـــود الحكوميـــة وتخويـــل رئـــيس مجلـــس الـــوزراء مـــن حيـــث الاســـتثناءات الطارئـــة) و ( تفعيـــل اســـتراتيجية العمـــل الرصـــينة التـــي اعـــدتها مؤسســـات الدولـــة) وهنـــا نتســـأءل كيـــف يمكـــن لخليـــة الازمـــة لوحـــدها ان تقـــوم بحركـــة تفعيـــل حركـــة الاســـتثمار وتفعيـــل القطـــاع الخـــاص الـــذي تـــم ابعـــاده عـــن المشـــاركة الجديـــة فـــي الحيـــاة الاقتصـــادية العراقيـــة ثـــم ان الحـــديث عـــن الغـــاء الاســـتثناءات لابـــد ان يكـــون لصـــالح فكـــرة ســـيادة القـــانون واتبـــاع الاجـــراءات والقواعـــد القانونيـــة لا ان تســـتبدل باســـتثناءات طارئـــة تمـــنح لـــرئيس الـــوزراء فالاســـتثناء لا يلغـــى ولايعـــدل بالاســـتثناء، امـــا عـــن تفعيـــل اســـتراتيجيات العمـــل فللاســـف الشـــديد فـــأن مســـألة التفعيـــل فـــي اطـــار الاســـتراتيجيات لاتكـــون ضـــمن حزمـــة اصـــلاحية قـــد تـــدوم لســـنتين فالاســـتراتيجيات لاتوضـــع ولا يخطـــط لهـــا الا مـــن وقـــت مبكـــر وفـــي اطـــار رؤيـــة واضـــحة، الرؤيـــة التـــي غابـــت فـــي

الدستور العراقي اصلا فليس هناك من فلسفة اقتصادية واضحة المعالم تتعلق بادارة الاقتصاد العراقي.

اما عن محور الخدمات والذي اقتصر المحور على نقطتين يشير هذا الى استغرابنا انطلاقا من ان الديمقراطية الحقيقية لا تقاس بالانتخابات فقط بل بالانجازات والركن الاساسي في الانجازات هو الخدمات. والمستغرب ايضا هنا ما ذكر في النقطة الثانية في برنامج الاصلاح ( تبني برنامج رقابة مجتمعية فعال لكشف التراجع او الفشل في تقديم الخدمات بغية محاسبة المقصرين ويقتضي ذلك تفعيل عمل جباية تقديم الخدمات بشكل كفؤ سواء على مستوى الوزارات او الحكومات المحلية) وهنا نشير الى اكثر من تساؤل فعلى صعيد الرقابة المجتمعية فأن حركة التظاهرات التي انطلقت منذ 2010 كبداية وتموز 2015 هي بالاصل حركة احتجاج مجتمعية تطالب بالخدمات اكثر مما هي حركة احتجاج سياسية رغم اهمية الاحتجاج السياسي والثقافي فمحور التظاهرات هو الخدمات كالكهرباء والصحة والماء فهل يقتضي الحال من الحكومة الحديث عن تبني برنامج لرقابة مجتمعية. اما الاستغراب الثاني هو الحديث عن تفعيل عمل جباية كفؤ وذلك استنادا للغطاء الذي وفرته المادة (23 ) في قانون موازنة الدولة العراقية لسنة 2016 فالنتيجة الاساسية هو ان الجباية الجديدة قد اضرت بالمواطنين البسطاء والكسبة وموظفي الدولة والمتقاعدين وشرائح فقيرة من المجتمع. ثم ان اي جباية جديدة يفترض ان يقابلها بتوفير خدمات جديدة ولكن للاسف الشديد فإن الواجبات التي تلقى على كاهل المواطن العراقي وخاصة البسطاء والفقراء والطبقة المتوسطة هي اكثر من الحقوق التي تمنح لهم . ولهذا كنا نعتقد ضرورة توسيع محور الخدمات وليس اقتصارها على نقطتين فقيرتين ام ليست موضوعية.

اما المحور الخامس والاخير، محور مكافحة الفساد والذي تضمن ثلاث نقاط اساسية ، الاخطر ما فيها النقطة الثالثة ( فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد وتعمل مبدأ من اين لك هذا) ومما لاشك فيه ان الفساد في العراق باشكاله المتعددة اصبح لا يقل خطورة عن الارهاب ان لم يكن هو الاخطر بعد ان وجد نوع من انواع الشرعنة له وقوى ظاهرة او خفية تحميه وتقويه وتمنع محاسبته، ولذلك نعتقد انه ليس من السهولة بمكان ما الحديث عن فتح ملفات فساد سابقة وحالية لانها عديدة وترتبط بمئات المليارات من الدولارات وخلف هذه الدولارات قوى لن تتوانى عن استخدام كل الوسائل لديمومة وجودها ونعتقد انه كان من الافضل على العبادي ان يحدد ملفاً واحدا يكون موضع اجماع مابين العراقيين لغرض مكافحته ومحاسبته .

## ثانياً: الاصلاح بين المقومات والمعوقات

1- نلاحظ تعدد في برامج واوراق الاصلاح المطروحة فالى جانب حزم الاصلاح التي طرحتها الحكومة والبرلمان هناك اوراق اصلاح طرحت من السيد مقتدى الصدر والسيد عمار الحكيم والشيخ قيس الخزعلي[2]. والمشكلة الاكبر ان هذا التعدد في الرؤئ نجده حتى في اطار البرنامج الذي طرحه العبادي اذ ان هناك البرنامج الحكومي الذي طرحه العبادي قبل بداية مشوار حركة الاصلاح بعام وكذلك البرنامج الاصلاحي الذي يطرحه العبادي بشكل معدل وملطف اثناء عقد اجتماعاته مع زعماء الكتل السياسية ومنها وثيقة الاصلاح[3] ،التي وقعت مابين بعض زعماء القوى السياسية ومنهم العبادي والجبوري، واثارت حفيظة العديد من

(2) اذ طرح مقتدى الصدر مشروعه في 13-2-2016 ومبادرة عمار الحكيم في4-4-2016، ومبادرة قيس الخزعلي في 8-4-2016.
(3) احتوت الوثيقة على 12 نقطة وتم التوقيع عليها من قبل كل من حيدر العبادي وسليم الجبوري عمار الحكيم هادي العامري حسين الشهرستاني فالح الفياض هاشم الهاشمي جمال الكربولي صالح المطلك اسامة النجيفي وتوجت بتوقيع رئيس الجمهورية فواد معصوم وذلك بتأريخ 11-4-2016.

**النـــواب الـــذين قـــاموا بحركـــة احتجاجيـــة برلمانيـــة لاقالـــة رئاســـة البرلمـــان و مســـاعيهم لتوســـيع هـــذه الاقـــالات لتشـــمل الرئاســـات الثلاثـــة[4]. والتســـاؤل الـــذي يطـــرح هـــل ان تعـــدد الـــرؤى الاصـــلاحية ســـتخدم المـــواطن وتخـــدم حركـــة الاصـــلاح؟ فعنـــد الاجابـــة نعتقـــد بـــأن هـــذا التعـــدد بقـــدر مـــا يعكـــس تصـــارع فـــي الـــرؤى السياســـية الاصـــلاحية فأنهـــا لـــن تســـهم الا فـــي اربـــاك الـــوعي الـــديمقراطي للمـــواطن العراقـــي وتشـــظيته فـــأذا كانـــت الحيـــرة هـــي التـــي تصـــاحب المراقـــب السياســـي والمحلـــل للمشـــهد السياســـي فكيـــف يكـــون الامـــر مـــع المـــواطن البســـيط الـــذي يراقـــب ســـير الاجتماعـــات والتظـــاهرات والاحتجاجـــات علـــى مســـتوى الشـــارع والبرلمـــان والتصـــريحات المتضـــاربة والمواقـــف المتبدلـــة والمتناقضـــة بـــين ليلـــة وضـــحاها. كمـــا ان الســـمة التـــي رافقـــت هـــذه التعـــدد بـــالروى الحضـــور الرســـمي لســـفراء الـــدول فـــي المشـــهد العراقـــي فـــي الاعـــلام وبشـــكل مرئـــي ولـــيس مـــن وراء الكـــواليس وهـــم يعقـــدون اجتماعـــات مـــع زعمـــاء الكتـــل الامـــر الـــذي يؤكـــد ان محركـــات الاصـــلاح لـــم تقتصـــر علـــى المحركـــات المحليـــة بـــل والمحركـــات الموضـــوعية كالـــدول الكبـــرى والاقليميـــة خاصـــة تلـــك المـــؤثرة فـــي الحيـــاة السياســـية العراقيـــة. وكنـــا نعتقـــد انـــه كـــان ينبغـــي التـــأني فـــي طـــرح موضـــوع الاصـــلاح لكـــي يكـــون اي برنـــامج اصـــلاحي نتـــاج نقاشـــات معمقـــة واجتماعـــات مثمـــرة وايجـــاد نقـــاط متفـــق عليهـــا نقـــاط موضـــوعية واقعيـــة تتمحـــور حـــول تلبيـــة ثلاثـــة نقـــاط اساسية وهي:**

أ- **تـــوفير الخبـــز ( الغـــذاء) لمعـــدة المـــواطن العراقـــي ولـــيس الحـــديث عـــن العـــيش الرغيد والحياة الحرة الكريمة لانه تبدو صعبة حتى يومنا هذا.**

([4]) في الاصل يوجد خلاف حول مضمون المادة 11 من النظام الداخلي لمجلس النواب اذ تنص المادة 11 اولا: في حالة تعذر قيام الرئيس او نائبيه بمهامهم يتولى رئاسة المجلس من يتم انتخابه بشكل مؤقت باغلبية الحاضرين للجلسة ذاتها، انظر النظام الداخلي لمجلس النواب، ط6، بغداد، 2013.

ب- توفير راتب او المصدر دخل مناسب لجيب المواطن العراقي وخاصة الشرائح الفقيرة والمتوسطة عودم اثقال كاهلهم بمزيد من اعباء جبايات جديدة من هنا وهناك ، وكذلك توفير فرص عمل حقيقية .

ت- الاهتمام بتوفير الامن والحرية لعقل وجسد المواطن العراقي.

2- افتقدت حركة الاصلاح التي طرحها العبادي لثلاث مقومات اساسية كان ينبغي توفيرها عند الشروع بحركة الاصلاح:

أ- مقوم الكتلة المجتمعية: لقد حرم العبادي نفسه من دعم الكتلة المجتمعية بالشكل الصحيح وبالرغم من كون حزم الاصلاح تعبر عن استجابة الحكومة لمطالب المتظاهرين الا ان العبادي لم يستند عليها بالشكل الذي يمكن ان توفره التظاهرات كقوى داعمة له ازاء زعماء الكتل السياسية وبعض مافيات الفساد مثلما لم يستثمر الدعم التي اولته المرجعيات الدينية لاي اجراء يمكن ان يقوم به في طار الاصلاح ومحاربة الفساد فالمتظاهرون الذين اعلنوا عن تأييدهم بشكل قوي ومباشر لحزمة الاصلاح الاولى التي اعلنها العبادي سرعان ما اصابهم الاحباط مع استمرار التلكؤ من العبادي في القيام بأي اجراء مقنع.

ب- مقوم الكتلة البرلمانية: ان العبادي نفسه كرئيس لمجلس الوزراء هو نتاج اتفاقات المحاصصة السياسية فلم يكن بمقدوره ان يصل لمنصب رئيس الوزراء الا عبر اتفاقات السّلة الواحدة. كما ان العبادي هو نفسه احد اعضاء دولة القانون من حزب الدعوة و هناك ترسبات لبعض المشاكل التي رافقت

عملية تكليفه لرئاسة الحكومة لذلك فأن حزم الاصلاح التي تقدم بها العبادي للبرلمان وان حازت قبول البرلمان فأنها لم تكن لتدعم من كتلة برلمانية خاصة يمكن تسميتها كتلة انهاء المحاصصة او كتلة برنامج الاصلاح. ان غياب الكتلة الداعمة اضعفت اندفاع حركة الاصلاح والدليل في ذلك ان مجلس النواب العراقي سحب تفويضه المفتوح[5]، لرئيس الوزراء بعد اجراءات العبادي الاولى وخشية البرلمان من وجود تفرد او ابتعاد عن السياقات الدستورية.

ت- مقوم الكتلة السياسية: بسبب ارتباط العبادي بدولة القانون وانتمائه العقائدي لحزب الدعوة ورغم مجهوداته واجراءاته التي يحاول ان يتحرك بها لتثبيت العمل في اطار المصلحة العراقية الاولى وليس المصالح الاخرى ( الحزبية او الطائفية) فأن العبادي لم يفلح في ايجاد كتلة سياسية حقيقية يمكن ان تكون كجناح للحركة الاصلاحية واساس راسخ يمكن ان يقدم بديلا للحياة السياسية العراقية القائمة على المحاصصة فأن وجود كتلة سياسية رافضة للمحاصصة وكتلة برلمانية مساندة وكتلة مجتمعية حامية كان من الممكن ان تسرع في خطوات الاصلاح وتكسر ظاهرة التحجر المحاصصي والطائفي في العراق ولذلك فأن العبادي لن يستطيع الا ان يعتمد بشكل مباشر او غير مباشر على حركة التظاهرات التي ينادي بها السيد مقتدى الصدر على مستوى الشارع و ان يستأنس برغبات بعض زعماء الكتل داخل البرلمان من اجل ايجاد موازنة في برنامجه

(5) اذ رفع مجلس النواب العراقي الغطاء عن العبادي وذلك في الجلسة 34 في 2-11-2015 وبحضور 225 عضو ، وذلك بحضر تمرير الحكومة اصلاحاتها دون موافقة مجلس النواب.

**الاصـــلاحي بالشـــكل الـــذي يحقـــق برنـــامج اصـــلاحي هـــادف و موضوعي .**

**3- الاصـــلاحات الترقيعيـــة ام الجذريـــة: مـــع كـــل مجهـــودات العبـــادي وطرحـــه لحـــزم الاصـــلاح فـــأن النتيجـــة التـــي تؤشـــر علـــى اصـــلاحاته بأنهـــا ترقيعيـــة وليســـت جذريـــة هـــذا التوصـــيف لـــم تعلنـــه المرجعيـــة الدينيـــة فحســـب[6]، بـــل وعديـــد مـــن المهتمـــين بالشـــأن السياســـي العراقـــي وقـــد تكـــون المبـــررات التـــي اطـــرت لوجـــود الصـــفة الترقيعيـــة انطلاقـــا مـــن ان الاصـــلاح اصـــلا هـــو نقـــيض الثـــورة فالاصـــلاح يختلـــف عـــن الثـــورة ويبتعـــد عـــن وســـائله . كمـــا انـــه اذا كانـــت المعطـــلات للاصـــلاح عديـــدة وهـــي ترقيعيـــة فكيـــف يمكـــن تصـــور المعطـــلات فـــي حـــال لجـــوء العبـــادي لثـــورة اصـــلاحية ومـــن جانـــب اخـــر لا يمكـــن اعتبـــار عمليـــة التغييـــر الـــوزاري وسياســـة التقشـــف عمليـــات جوهريـــة فـــي الاصـــلاحات فـــالتغيير الـــوزاري الـــذي اثـــار الكثيـــر مـــن المشـــكلات وحتـــى فـــي حـــال زوالهـــا لا نعتقـــد ان عمليـــة التغيـــر الـــوزاري لوحـــدها تحقـــق النتـــائج المرجـــوة للاصـــلاح لانـــه اصـــلا لا يوجـــد فصـــل مـــا بـــين السياســـة والادارة[7]، ثـــم ان التغيـــرات الوزاريـــة لفتـــرة متبقيـــة ســـنة ونصـــف مـــن عمـــر الحكومـــة لا نحســـب انهـــا ســـتقدم خيـــارا حقيقيـــا لمعالجـــة المحاصصـــة السياســـية والطائفيـــة ثـــم ان التغيـــرات الوزاريـــة التـــي قـــدمت فـــي قـــائمتين فـــي كـــل قائمـــة مجموعـــة اســـماء تغيـــرت وتبـــدلت لا تعكـــس وجـــود اتفـــاق او تكـــاتف مـــابين القـــوى السياســـية حـــول صـــيغة التغيـــر الـــوزاري ومـــن ضـــمنها اتاحـــة الفرصـــة**

---

([6]) اشار ممثل المرجعية الدينية العليا السيد احمد الصافي في خطبة الجمعه في يوم 7-8-2015 بالنص مايلي ( ان البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقدة ونقصانا كبيرا في الخدمات العامة والسبب وراء ذلك هو الفساد المالي والاداري الذي عم مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية، ولا يزال يزداد يوما بعد يوم، بالاضافة الى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحل المشاكل بل اتباع حلول انية ترقيعية يتم اعتمادها هنا او هناك عند تفاقم الازمات)، انظر خطبة الجمعة لممثل المرجعية العليا السيد احمد الصافي في 7-8-2015.

([7]) تعرف الادارة بأنها ( ذلك الجسم الكبير من معاوني الحكومة ومنفذي قراراتها بقرارات تفصيلية وصولا الى الاعمال المادية المباشرة...، ولما كانت الادارة هي المؤتمنة على الجزء الاهم من العملية التنفيذية فان سياسة الحكومة تصبح في مستوياتها ذات العلاقة المباشرة بالناس، وفي معظمها امانة لدى هذه الادارة، وبالتالي في حدود التنفيذ وطرائقه، سوف تكون تحت رحمتها. للمزيد انظر:محمد طي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية،مكتبة زين الحقوقية، بيروت، ط 8، 2013، 182.

للتنكوقراط ونحسب ان الخيارات المطروحة امام العبادي التي كان ينبغي اعتماداها من وقت مبكر هي ما يلي:

أ- الشروع بتقديم قائمة من اسماء الوزراء برئاسته الى البرلمان لكي تمرر بشكل كامل او لا تمرر.

ب- المشاركة مع الكتل السياسية بشكل مناصفة مابين مرشحي الكتل ومرشحي التكنوقراط والاتفاق على اسماء الوزراء.

ت- الارتكاز على الاتفاقات الاصلية القديمة والتي كانت سوف تثير مزيد من الغضب الجماهيري.

المشكلة الاساسية في التغير الوزاري انها لم تكن نتاج فعل سياسي برؤية واضحة بل استجابة مستعجلة تحت ضغط حركة التظاهرات المجتمعية والذي عقد الامر طرح العبادي فكرة حكومة التكنوقراط والذي نعتقد بأنه لم يكن بالخيار الجدي لان واحدا من شروط التكنوقراط الاساسية الاستقلالية فلابد ان يكون صاحب الشهادة والاختصاص مستقلا بشكل كامل وليس له اي صبغة او توجه كتلوي او فئوي او مذهبي او طائفي لذلك نعتقد ان الحديث عن التكنوقراط هو بمثابة الوهم الكبير في العراق لاسباب عديدة منها انه ليس هناك ايمان حقيقي بضرورة فصل السياسة عن الادارة ومنح الدور اللازم والكافي للتكنوقراط من قبل الزعامات الحزبية والطائفية فهذه الزعامات لم تقدم اي كتلة او حركة او قائمة عابرة وكاسرة للطوائف والمذاهب حتى مع افتراض وجود قائمة من اسماء التكنوقراط المستقلين بشكل كامل فأن معطلات عملهم عديدة ومنها المصالح الحزبية والكتلوية والطائفية في عموم مؤسسات الدولة العراقية. ان الحديث عن اعطاء دور للتكنوقراط ينبغي ان لا يكون انفعاليا او لامتصاص مؤقت لحركة الاحتجاجات الشعبية والمفارقة هنا لم تطرح اي لجنة من اللجان التي بحثت في ترشيح الوزراء اي اسم يمكن ان نعتبره ممثل عن

حركة الاحتجاجات وبالتحديد التحالف المدني الديمقراطي[8]، ونعتقد ان هذا الامر يمثل خلل كبير ولا نحسبه الا بكونه عمل مقصود وليس اعتباطي، ولعّله من المهم الاشارة ان الحديث عن الاصلاح ينبغي الاّ يشمل وزارات مهمة مثل وزارة حقوق الانسان والمرأة لاهميتها في تعزيز السلوك الديمقراطي.

وحتى ان مررت الكابينة الوزارية باية صيغة كانت وبأي مسميات فاننا لانظن بانها ستكون قادرة على تقديم الحلول الحقيقية ليس لقصر الفترة المتبقية وحسب بل بسبب انها لن تستطيع ان تغير من الفلسفة التي تتحكم بالماكنة السياسية العراقية.

4-فقدان الاولويات: ان الاصلاحات المقدمة من قبل العبادي تفتقر للرؤية الواضحة المرتبطة بمفردات التخطيط الاستراتيجي ، التخطيط الذي يعمد الى رسم واعداد الخطط الاستراتيجية لمسارات عمل الحكومة وادارة الدولة سعيا لمعالجة حالات الخلل والوهن وتقديم الحلول الناجعه للعراق. ومما لا شك فيه فأن غياب العنصر الاساسي المتمثل في مأسسة الظاهرة السياسية العراقية[9]، وعقلنتها وترشيدها كان له الاثر الكبير في سيادة انماط اخرى وان حاولت ان تقترب من التخطيط الاستراتيجي لكنها لم تدرك جوهره بشكل فعلي وبغياب المأسسة ( العمل المؤسساتي واعتماد القواعد والاجراءات القانونية والدستورية) خسر العراق ومازال من فرص التطوير والتنمية ولتكون الريادة والسيادة

([8]) عن الاحتجاجات والتظاهرات انظر: هند قاسم محمد، حق التظاهر السلمي في العراق دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير، باشراف الاستاذ الدكتور (عبد الجبار احمد عبد الله) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2015. وعن التيار المدني انظر:: جاسم محمد سهراب، التيار الديمقراطي الاجتماعي في العراق دراسة سياسية.. الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير، باشراف الاستاذ الدكتور ( عبد الجبار احمد عبد الله9 كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013.

([9]) المقصود بمأسسة السلطة ( نقل سند السلطة من شخص يتولاها وايداعها في هيأة او مؤسسة، او اخضاع المؤسسة لنظام معين او تعدد المؤسسات، او العمل على تحقيق اهداف المؤسسة لا استغلال المؤسسة لتحقيق مصالح شخصية)، للمزيد انظر: سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الجزء الاول، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2،1982، ص 114.

**للتصورات الشخصية وزعماء الكتل والقوى السياسية و الحزبية اكثر من ارتباطها باستراتيجية لرؤية الحكم والدولة.**

**وبدلا من وجود نمط من شبكة من القواعد القانونية والدستورية المؤسساتية ساد نمط اخر من شبكة المصالح المتعارضة والمتصارعة التي اوجدت شكلا مقاربا من شبكة العنكبوت، فأن اي اهتزاز لاي خيط لابد ان يهز الشبكة مع فارق ان الضحية التي تهز هذه الشبكة ليست النخب السياسية المسؤولة بل المواطن اولا واخيرا. فلا المحاصصة انتجت سلطة خادمة للمواطن ولا محاولات الاصلاح واجراءاتها اقتربت من هذا المنطوق ويشهد العراق حالة التصارع والانقسام الشديد التي اضعفت من هيبة الحكومة والدولة والسلطة التشريعية وفتحت الباب اللجوء الى الشارع ولتصبح الديمقراطية الشفاهية التي تتصدر فلا السلطة التنفيذية تعمل بشكل صحيح ولا برلمان منشغل بالتشريعات بل بالصراع على ادامة مصادر النفوذ المالي والسياسي اكثر من سبل التحول الديمقراطي في العراق. ان فقدان الرؤية المرجحة للمصلحة العراقية العليا على حساب الروى الثانوية الاخرى ربما يبدو طبيعيا بسبب طبيعة تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 فجرثومة المحاصصة الطائفية التي اوجدها (بريمر)[10] وجدت حاضنات اجتماعية وسياسية وثقافية لها ولذلك اصبحت المحاصصة الثقافة المتحجرة الصلبة التي لا تتقبل فكرة الاصلاح والتغيير. نعم ليس من المتعذر احداث هزة في جدار المحاصصة ولكننا نعتقد انه ليست بهذه الاليات المقدمة يمكن انهاء المحاصصة.**

**ومن جانب آخر اذا نظرنا في اولويات الاصلاح فانه يمكن تشخيص نقطة مهمة وهي عدم الاتفاق على الاولويات فلم نجد تحديد الاولوية لملف على**

([10]) انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،2006.

**حساب ملف اخر بل هناك التداخل والتشابك ما بينها مما اثر على حركة الاصلاح فكان من المفترض ان يحدد العبادي الاولويات وبيانها بشكل واضح هل هي السياسية ام الاقتصادية ام الاجتماعية ، مع ادراكنا بوجود التداخل بين الملفات جميعها لكن تحديد الاولويات من شأنه تسهيل عملية الاصلاح ام ان يكون هناك تسطير للاولويات والملفات جميعها معا فأننا نعتقد ان لا الوقت يسعف الحكومة في تحقيقها ولا المواطنين سيعون طبيعة حركة الاصلاح ووسائلها. فعلى سبيل المثال كان يمكن للعبادي ان يطرح الملف الاقتصادي لحساسيته ويحدد سقف زمني لعام كامل لمعالجة كل حيثيات هذا الملف ابتداءا من اليات تقليص الاعتماد على النفط وسلبيات الدولة الريعية[11] ، وانتهاءا في ايجاد مناخ مناسب لعيش المواطن ومن ثم يكون الامر والايعاز لكل الجهات المعنية لتوفير الوسائل اللازمة لانجاح هذا الملف اما ان يكون الحديث عن علاقة متوترة مع الاقليم لجانب السياسي فأنه حتما يؤثر على الملف الاقتصادي وخاصة موضوع تصدير النفط وتوزيع عوائده والذي يجدر الاشارة اليه ان الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستثمر الوفرة المالية لعوائد تصدير النفط لسنوات مضت وكيف يمكن للحكومة ان تعالج الازمة الاقتصادية باجراءات تدخل في اطار رد الفعل وليس الفعل الاستراتيجي ولا نعتقد بأن الحديث عن زيادة كميات تصدير النفط سيعني الشيء الكثير لانه لا يعني فقط استنزاف لثروات الاجيال القادمة بل وعدم السعي الحقيقي لايجاد بدائل حقيقية تخفف الاعتماد على النفط كمصدر للدخل القومي.**

**ونضرب مثال على تضارب الاولويات فقد طالب العبادي في كلمة العراق في جلسة مجلس الامن الدولي في 2015/9/24 في الفقرة خامسا ( انشاء صندوق دولي تساهم فيه دول العالم لدعم النازحين واعادة بناء المدن**

---

([11])عبد الجبار احمد عبد الله و كاظم علي مهدي، اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد (50) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2015، ص ص 45-82.

والمناطق التي خربتها داعش) وكنا نعتقد انه بالامكان ان يكون هذا الطلب موجه الى النخب والقوى السياسية العراقية ( خاصة المسؤولين منهم) واعطاء دافعية اكبر لمعالجة حالات الخلل في توزيع الاموال المخصصة للنازحين او اللجوء الى استقطاع نسبة من رواتب الموظفين.

اما اذا كانت الاولوية للملف السياسي فأن الامر يقتضي تحديد الاليات والوسائل المعقولة والمقبولة وتحديد فيما اذا كانت المحاصصة هي موضع الاصلاح ام شيء اخر فأذا كانت الاولوية للمحاصصة فان الامر يستدعي تحديد الوسائل والاليات الكفيلة ام لتقليص المحاصصة تدريجيا او للتعامل معها على المدى البعيد وانهائها بشكلا كامل وان كنا نعتقد صعوبة انهاء المحاصصة دفعة واحدة لان المصالح المرتبطة في نسق شبكة العنكبوت لا تسمح بذلك والغريب في الامر ان هناك شكوى من كل النخب السياسية من المحاصصة من دون وجود رغبة حقيقية لتقليصها او انهائها ولذلك فأن موقف العبادي المنادي بالاصلاحات والدعوى الى انهاء المحاصصة عبر التغيير الوزاري ربما يرد عليه من الكتل الاخرى بالقول كيف يمكن الحديث عن انهاء محاصصة او تقليصها من موقعا او منصبا متربط بالمحاصصة ايضا والذي عقد موضوع الاولويات اكثر هو استمرار عمليات مواجهة عصابات داعش والكلف الاقتصادية اللازمة للمواجهة ناهيك عن المسائل المرتبطة بعودة النازحين والكلف الاجتماعية والسياسية وليس الاقتصادية فحسب، ولذلك نعتقد انه لربما سيلجأ العبادي مستقبلاً لانشاء كتلة خاصة به يمكن ان يدخل بها الانتخابات القادمة ويستطيع ان يطرح برنامجاً لانهاء المحاصصة واعطاء دور حقيقي للمستقلين وبدون شك هذا ليس بالشيء اليسير.

## ثالثاً: طبيعة النخب والقوى السياسية العراقية

أن لطبيعة النخب السياسية العراقية أثر في تحديد طبيعة الأصلاح وفلسفته وتحديد الأليات والوسائل الكفيلة لأنجاحه.

أن الأصلاح كفكرة ومفهوم وسلوك من الصعوبة أن نجده عند نخب سياسية ( معظمها وليس جميعها ) أتسمت بصفات الأنفعالية وأنشغالها بالشفاهية من الديمقراطية الجانب العملي منها وهي وأن أنتخبت بشكل ديمقراطي بأختلاف نسب الأصوات التي حازوا عليها , فهي نخب تمارس واذ مارست السياسة وعملت بها الاّ انه لايمكننا بوصفها بأنها ديمقراطية وحتى أن وصفناها كذلك فأنها لا تؤمن بالأصلاح الجذري الشامل

ودليلنا في ذلك شكوى المرجعة المتكرر من النخب السياسية العراقية ومنها مقولة الكربلائي ( للصبر حدود) ومقولة الصافي ( بحت اصواتنا) وعزوف المرجعية الدينية[12]، عن الخطب السياسية في يوم الجمعه وذلك بسبب عدم أستجابة النخب السياسية سواء كانوا في السلطة التشريعية أو التنفيذية .

ومع تمرير جزء من الكابينة الوزارية في يوم 26/ 4 / 2016 مع وجود قائمتين للمرشحين مع وجود أكثر من لجنة لأختيار المرشحين وبأنتظار تمرير المتبقي من الكابينة في يوم 28 / 4 / 2016. وهنا نؤشر أنه لأول مرة في الحياة السياسية بعد عام 2003 يحصل أنقسام في السلطة التشريعية وأزدواج في الكابينه الوزارية في أطار وجود صراع حميم مصحوب باستراتيجية كسب الوقت أما للحفاظ على بعض المصالح أو الخوف من فقدانها والخاسر هو المواطن البسيط الذي يحلم بالعدالة الأجتماعية والديمقراطية الأجتماعية لأن الوجه السياسي للديمقراطية لن يجلب سوى الصراعات والأنقسامات .

---

([12]) حذر وكيل المرجعية عبد المهدي الكربلائي اثناء خطبة الجمعة في 31-7-2015 من غضب الشعب بسبب النقص في الخدمات وقال ( حذاري ان للصبر حدود وعلى الحكومة ان تبادر في توفير الخدمات). وكذلك قول معتمد المرجعية الدينية في كربلاء السيد احمد الصافي في 8-1-2016 ( لقد بحت اصواتنا بلا جدوى من تكرار دعوة الاطراف المعنية من مختلف المكونات الى رعاية السلم الاهلي والتعايش السلمي بين ابناء الوطن وحصر السلاح بيد الدولة).

**ومن جانب آخر فأن مجلس النواب العراقي طرح أجراءات أصلاحية نيابية بعد أن وجد المجلس ضرورة تدعيم وتعضيد حزمة الأصلاحات للحكومة ( بحزمة أًصلاحات مكملة تتدارك بعض ما فاتها من أصلاحات)[13] .**

**وقد تضمنت الإصلاحات النيابية (25) محوراً يمكن تسجيل بعض الملاحظات الإيجابية والسلبية عليها أما الملاحظات الإيجابية وهي**

**1- الأهتمام بمطالب المتظاهرين**

**2- الأهتمام بمقترحات ومشروعات القوانين بما يعجل في تأمين الخدمات للمواطنين**

**3- الأهتمام بمشكلة النازحين .**

**4- الأهتمام بتشريع قانون الضمان الأجتماعي واية تشريعات اخرى من الممكن ان تخدم الجانب الاجتماعي والخدمي للمواطن.**

**أما الملاحظات السلبية فهي**

**أ- مسألة أعتماد دمج الوزارات كمرحلة أولى لأنجاز عملية ترشيق الوزارات لأن عملية الدمج التي تمت مابين بعض الوزارات لم يكن بالحال الناجع الذي يقضي على الترهل الأداري .**

**ب- تحديد السقوف الزمنية لبعض النقاط مثل أنهاء ملف التعينات بالوكالة وتقديم المرشحين للتعيين في المناصب العليا والتي حددها المجلس ب (30 ) يوماً وتقديم الحكومة الوزاء المقصرين والفاسدين الذين طالب به المتضاهرون بأقالتهم خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين . ومما لا شك فيه أن المطلبين أعلاه لم يتحققا حتى الآن وهذا يوضح أما عدم واقعية الأجراء أو أن هناك عوامل فاسدة قد عطلت الأجرائين .**

([13]) اذ صوت مجلس النواب بالجلسة العاشرة وبحضور 297 نائب في 11-8-2015 على ورقتي الاصلاحات الحكومية والنيابية.

ت- رغم الأعلان عن المباشرة بتشريع بعض القوانين المهمة فأن فقط قانوني الأحزاب والمعاهدات قد شرع أما القوانين الأخرى كالنفط والغاز والمحكمة الأتحادية وقانون مجلس الأتحاد وقانون العفو وقانون الحرس الوطني فلم تشرع وما زالت هي موضع تنافس وتصارع .

ث- أن المجلس ورغم تركيزه على تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بأقالة أعضاء مجلس النواب ممن تجاوزت غياباتهم بدون عذر مشروع الحد القانوني الا أن المجلس لم يقيل أي واحد منهم وهذا يكشف لنا عن طبيعة وحجم المصالح الموجودة في أطار السلطة التشريعية مثلما هو الحال في السلطة التنفيذية .

## الاستنتاجات

1-ان هناك خلل واضح في بنية النظام السياسي العراقي الذي تم اعتماده منذ عام 2003 وان هذا الخلل يعيق من وجود نظام سياسي ناجع يؤدي وظائفه الاعتيادية المعروفة .

2-مازالت عملية مأسسة السلطة ضعيفة وغير متواصلة ، وعملية المأسسة تفترض اعتماد المؤسسات القانونية والدستورية بدلاً من العلاقات الشخصية ، وعقلنة القرار السياسي عبر مؤسسات التخطيط الاستراتيجي بدلاً من الانصياع لمزاجات و رغبات النخب السياسية المتناقضة والمتعارضة التي غّيبت الثابت الوطني والمصلحة العراقية العليا .

3-ان من طبيعة النظم السياسية الناجعة ، ان تواكب عمليات التجديد والتطوير الحاصلة والمتحققة في العالم ومتابعة تعزيز سبل الاستجابة الصحيحة لمطالب المجتمع مهما كانت هذه المطالب ، ولغرض تمريرها في قنواتها السليمة الصحيحة ، الى جانب تزويد النخب التي تتولى ادارة السلطة والحكومة والدولة بكل المقومات والوسائل الموضوعية والعلمية وتقديم البدائل التي من شأنها ان تتحول الى قرارات تخدم الشعب .

4-بعد ثلاثة عشر عام من التحول الديمقراطي فان النخب السياسية العراقية افتقدت للرؤية الواضحة لادارة السلطة والحكومة والدولة بالشكل الذي يرسخ من هذا التحول وينقله الى صيغة التماسك والاستقرار الديمقراطي . فعلى العكس من ذلك فان النكوص في مسارات التحول الديمقراطي هي البارزة .

5-ان غياب الرؤية للنخب السياسية مردّه اما سبب انشغالها بالصراعات الثانوية و تمنطقها بالمنطق الطائفي – العرقي – المذهبي واهمالها الامور الاساسية التي من الممكن ان

تخدم المواطن او بسبب محدودية امكانياتها سواء من حيث الثقافة السياسية المدنية او سمات السلوك الديمقراطي المدني .

6- ان الاصلاح الذي من الممكن ان يتحقق ويسير بنجاح هو ذلك الذي لا يعالج الامور الثانوية او التي ترتبط بالمظهر اكثر من الجوهر ، فالتغيير الوزاري لوحده لن يجدي نفعاً مالم يكون هناك اصلاح لمجمل المنظومة السياسية العراقية ، وهذه المنظومة تشمل منطق الاصلاح كفلسفة سياسية تؤمن بها النخب السياسية قولاً وفعلاً حتى وان شملت ذلك منافعها وامتيازاتها ، والاصلاح كوسيلة تقوم بها النخب السياسية وان قلصت او انهت جرثومة المحاصصة السياسية وكغاية تضحي من اجلها النخب السياسية لصالح وجود ديمقراطية خادمة ، الديمقراطية الاجتماعية التي تحترم جسد وعقل ومعدة المواطن العراقي حقاً .

7- ان الاصلاح الحقيقي لن يكون في اطار زمني محدود لسنتين متبقيتين من عمر الحكومة (إن استمرت حتى الصيف القادم) ، بل يكون في زرع بذور ثقافة سياسية ديمقراطية تعتمد مبدأ المحاسبة واحترام المال العام والخاص ، وتطبيق سيادة القانون واعتماد منطق ان السلطة تكليف وليس تشريف ، هذا الى جانب ضرورة شمول كل السلطات العاملة في العراق التنفيذية والتشريعية والقضائية بعملية الاصلاح والتغيير بشكل جاد وعقلاني .

8- ان التظاهرات التي اندلعت في العراق بصبغتها المجتمعية المدنية (التحالف المدني والشيوعيين والمستقلين) وبصبغتها السياسية الدينية بدخول التيار الصدري بحركة التظاهرات من الممكن ان تكون قوة مؤثرة في دفع النخب السياسية نحو البدء بالاصلاح ... ولكننا نشك في امكانية ان يكون لها التأثير الكبير مالم تشارك كل شرائح المجتمع ، بالشكل الذي يكون عنصر الثبات في الرأي العام العراقي في الانبار والموصل والنجف والبصرة وبغداد حول ضرورة انهاء المحاصصة .

ويبدوا ان القوة المجتمعية ، حصرت في اطار الديمقراطية الشفاهية اما القوة السياسية فهي ملك من يسيطر على مقاليد الامور من حيث ادارتها وتوقيتها وتوجيهها او اعتماد السياسات المهمة .

9-ان التظاهرات ليست فيها اولوية محدّدة ، بل احياناً هي متعارضة او متضاربة وكان من الاجدى تحديد اولوية واحدة للعمل عليها عندئذ كانت ستكون النتائج اكثر ايجابية .

10- حصول ارباك في المشهد السياسي بعد دعوات الاصلاح من السلطة التنفيذية والتشريعية و صاحب هذا الارباك عملية تصارع محموم ما بين اكثر من وجهة نظر للتعامل مع الاصلاح ما بين متفقا على جدول الإصلاح لكنه يختلف حول الالية والوسيلة، و اخر يحاول تعطيل الاصلاح بشكلا مباشر او غير مباشر وما بين واخر يحاول ركوب موجة الاصلاحات من دون ايمان حقيقي بها ولذلك نعتقد ان الايمان الحقيقي بالاصلاح لابد ان يمس الجوهر والمظهر، لابد وان يشمل المباني والمعاني لان الاصلاح الحقيقي ليس ظاهرة صوتية بل هي سلوك سياسي نتاج عقلية سياسية تؤمن بالتغير وبطريقة سلمية.

11- ان حزّم الاصلاح واسعة ومتداخلة كان يفترض ان تطرح كأسبقيات وكأولويات من دون ان تثير حفيظة الكثيرين من القوى السياسية التي من الممكن ان تقوم بعملية التعطيل .

12- ان الاصلاح المرجو لابد ان يشمل البنى التحتية والبنى الفوقية ، فاعضاء مجلس النواب المنتخبون هم نتاج عمل المفوضية التي عليها اشكالات محددة والقانون الانتخابي الذي يعّدل حسب المصالح ونظام عدّ الاصوات الذي يهضم كثير من حقوق المرشحين وهذا يعني ان اصلاح البرلمان في العراق يستدعي تعديل مسارات الوصول اليه وان

**اصلاح الكابينة الوزارية يستدعي تعديل مسارات وآليات الوصول اليه ، والاّ فان الاليات التي تم اعتمادها من عام 2003 حيث الاتفاقات والمحاصصة وتفاهمات القوى المسيطرة على العملية السياسية في اطار نسق شبكة العنكبوت ستدوم مع دوام التوافق الاقليمي والدولي حولها هذا ان لم يكن هناك تغيير في منطوق اللعبة الاقليمية والدولية التي تستدعي انهاء مشروع بناء الدولة بعد 2003 والقيام بدق اسس مشروع سياسي جديد يكون ما يكون فيه على اقل تقدير ان يكون هناك دور للمستقلين والمدنيين وان كان محدود، سيفتح افاقا جديدة وعديدة لخدمة المسار الديمقراطي والمواطن في العراق .**

## عن مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبرت) .

افتتحت المؤسسة أبوابها في الأردن عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف مؤسسة فريدريش إيبرت– الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة .إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فردريش إيبرت– الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فردريش إيبرت– الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسية الحالية.

**للتواصل معنا:**

مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق

صندوق البريد 941876

عمان 11194

الأردن

هاتف: 5680810 6 962+

فاكس: 5696478 6 962+

البريد الالكتروني fes@fes-jordan.org

الموقع الالكتروني www.fes-jordan.org

صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice